الورشة الوطنية لمناسبة يوم السكان العالمي 2005

أوراق عمل وتوصيات

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"
أيلول 2005

The Palestinian Initiative for the promotion of Global Dialogue and Democracy-MIFTAH
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية

الورشة الوطنية لمناسبة يوم السكان العالمي 2005
أوراق عمل وتوصيات

متابعة، مراجعة وإشراف:
سناء العاصي، منسقة مشاريع التوعية والتأثير في قضايا الصحة الإنجابية

تحرير وتدقيق لغوي:
عبد الرحمن أبو شمالة

مساعدة إدارية:
ربى حسن

الطبعة الأولى أيلول 2005
بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA
منشورات مفتاح 2005

حقوق النشر والطبع محفوظة لـ **المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"**
ص.ب 69647 القدس 95908
هاتف القدس: 1842 585 2 972 – هاتف رام الله: 9490 298 2 972
فاكس القدس: 5184 583 2 972 – فاكس رام الله: 9492 298 2 972
البريد الإلكتروني: www.miftah.org

المحتويات

الافتتاح

كلمة د. حسن أبو لبدة، وزير العمل والشؤون الاجتماعية 8
كلمة د. حنان عشراوي، أمين عام "مفتاح" 11
كلمة د. آيلين كتاب، معهد دراسات المرأة 12
كلمة السيد حافظ شقير، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان 14

الجلسة الأولى

الصحة الإنجابية والتنمية الإنجابية – د. أمية خماش 18
مكافحة الفقر من الإغاثة إلى التنمية – د. محمد غضية 19
النقاش والتوصيات 21

الجلسة الثانية

استراتيجيات وزارة الشؤون الاجتماعية لمكافحة الفقر – نجاة العريضي 24
تعليم الإناث في فلسطين – ربما الكيلاني 30
النقاش والتوصيات 32

مرفقات

كلمة ثريا عبيد، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان 34
قائمة الحضور 35

تقديم

تحت شعار "المساواة = قوة"، شاركت الأراضي الفلسطينية العالم الاحتفال بيوم السكان العالمي الذي صادف يوم 2005/7/11، حيث قامت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي "مفتاح" بالشراكة مع معهد دراسات المرأة/جامعة بيرزيت، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بعقد ورشة عمل وطنية في رام الله للاحتفال بهذه المناسبة.

وشارك في الورشة التي عقدت تحت رعاية وزير العمل والشؤون الاجتماعية د. حسن أبو لبدة، أكثر من 130 شخصاً مثلوا المؤسسات الحكومية، والأهلية، والمجلس التشريعي، والمجالس المحلية، والقيادات الحزبية الشابة.

وهدفت الورشة إلى التعرف على البعد التنموي للصحة الإنجابية، وإلى تسليط الضوء على السياسات والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر التي من شأنها أن تعزز المساواة بين الجنسين.

على الرغم من إدراكنا بأن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تكون في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار سيطرته على الأرض والموارد الطبيعية والحدود، وفي ظل عدم تمتع الشعب الفلسطيني بالسيادة الكاملة على أرضه، وعدم ممارسته لحقه في تقرير المصير، فإن هناك جهوداً تبذل على الصعيدين الحكومي والأهلي للعمل على تحقيق المساواة والعدالة التي هي أساس تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

تبذل المؤسسات جهوداً حثيثة على الصعيد الوطني للتحول من المفهوم الإغاثي للمفهوم التنموي، فالخطة الحكومية متوسطة المدى هي إحدى الطرق التي يتم من خلالها محاربة الفقر، حيث تهدف الخطة إلى مكافحة الفقر من خلال العمل على بناء المؤسسات، وعبر الاهتمام بالموارد البشرية والاجتماعية، وخلق فرص العمل، وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية، وتطوير شبكة الأمان الاجتماعي، وتحقيق خطة الإصلاح، ودعم القطاع الخاص. كما تقوم المنظمات غير الحكومية بتنفيذ البرامج والمشاريع الداعمة لتحقيق العدالة والمساواة، إلا أن هذه الجهود ما زالت بحاجة لتوجيه وتركيز في السياسات والبرامج الداعمة لها، وبحاجة للقوانين والتشريعات المساندة. إن الوصول للمساواة يعني تحقيق العدالة بدون سيطرة طرف على آخر، ويشكل هذا الهدف مكوناً أساسياً من عملية التنمية البشرية المتكاملة والمنسجمة، التي تستند إلى مفهوم الفرد/الإنسان، باعتباره الهدف والوسيلة – أي القيمة الأساسية للتطور والإنماء المستدام.

ولا يسعنا في النهاية إلا تقديم الشكر لكل من ساهم في إخراج هذا التقرير إلى حيز النور، ونخص بالذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان لدعمه المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" في تنفيذ مشروع التوعية والتأثير في قضايا الصحة الإنجابية، ولدعمه معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت على المساهمة القيمة في إنجاح هذه الورشة الوطنية، وفي إخراج وقائع هذه الورشة إلى حيز النور.

د. حنان عشراوي
الأمين العام

الإفتتاح

- كلمة وزير العمل والشؤون الاجتماعية، د. حسن أبو لبدة
- كلمة د. حنان عشراوي، أمين عام مؤسسة "مفتاح"
- كلمة د. آيلين كتاب، مديرة معهد دراسات المرأة/جامعة بيرزيت
- كلمة السيد حافظ شقير، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان

كلمة د. حسن أبو لبدة
وزير العمل والشؤون الاجتماعية

السيد حافظ شقير، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان
الأخت د. حنان عشراوي، الأمين العام للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"
د. أيلين كتاب، مديرة معهد دراسات المرأة بجامعة بيرزيت
السيدات والسادة الحضور

أسعد الله صباحكم،

يطيب لي أن أفتتح معكم هذه الورشة الوطنية تحت شعار "المساواة = قوة"، التي تنعقد لمناسبة يوم السكان العالمي. وأتقدم من منظمي الورشة بالشكر الجزيل على دعوتنا لرعايتها والمشاركة فيها، وأتمنى للمنظمين والمشاركين على حد سواء النجاح في تحقيق الأهداف المتوخاة منها، والخروج بتوصيات واستنتاجات وأفكار خلاقة بشأن المواضيع المطروحة، التي تعالج قضايا في غاية الأهمية لمجتمعنا الفلسطيني، سواء تلك المتعلقة بمكافحة الفقر، والانتقال من الإغاثة إلى التنمية، والصحة الإنجابية، وتعليم الإناث، وغيرها من المواضيع.

إننا ونحن نسعى بكل ما أوتينا من إمكانيات لمكافحة الفقر والبطالة وتحسين الوضع المعيشي للفئات المهمشة في مجتمعنا، نبذل جهوداً حثيثة لإحداث اختراقات وإنجازات على طريق تحقيق التنمية المستدامة، على الرغم من إدراكنا أن التنمية الحقيقية لا تتأتى في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار سيطرته على الأرض، والموارد الطبيعية، والحدود، وفي ظل عدم تمتع الشعب الفلسطيني بالسيادة الكاملة على ترابه الوطني وعدم ممارسته لحقه في تقرير المصير.

السيدات والسادة الكرام،

في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العدوانية بحق الشعب الفلسطيني، فقد باشرت السلطة الوطنية الفلسطينية العمل على بناء نظام جديد للحماية الاجتماعية، وتوفير شبكة أمان اجتماعي، تمكننا من الوصول إلى الفئات المهمشة والأكثر فقراً. ويأتي في مقدمة مكونات هذه الشبكة برامج ومشاريع تهدف إلى زيادة عدد المستهدفين من خدمات الشبكة ليصل إلى أفق 10٪ من الأسر الفلسطينية (أي ما يعادل 400 ألف مواطن)، وتوفير مخصصات بطالة وفرص تشغيل مؤقت لـ 25٪ من العاطلين عن العمل (50 ألف مواطن)، وبرامج أخرى يأتي في مقدمتها برنامج تمكين الأسر التي ترأسها أرامل، وكذلك إنشاء قاعدة بيانات وطنية لذوي الاحتياج والمجموعات المهمشة، وبخاصة النساء والمتضررين من إجراءات الاحتلال، وكذلك انطلاق وبدء عمل صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية. إن إنشاء هذه الشبكة هو أحد أوجه تكريس مبدأ الحكومة المتجاوبة والحساسة لمعاناة المواطنين واحتياجاتهم وهمومهم، وهو استجابة من طرف الحكومة للتغيرات السياسية والحقائق الاجتماعية والاقتصادية على الأرض.

نؤكد في اليوم العالمي للسكان، إصرارنا وإصرار الشعب الفلسطيني على إنهاء الاحتلال كشرط أساسي لممارسة الشعب الفلسطيني حقه في التنمية وتقرير المصير. وعلى طريق ذلك، فإننا ملتزمون بتحقيق المساواة والعدالة كشرطين أساسيين لتحقيق التنمية ومحاربة الفقر. إننا ندرك أن الفقر وانعدام المساواة يقوضان أي جهد تنموي حقيقي، وتحديداً انعدام المساواة بين الجنسين.

وتؤكد السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا اليوم التزامها بالأهداف الإنمائية للألفية من محاربة الفقر، وتحسين جودة التعليم والصحة الإنجابية. ونسعى إلى العمل على تطوير سياسات وبرامج لتمكين المرأة الفلسطينية من خلال الاستثمار في تعليم الفتيات، وإزالة العراقيل أمام المشاركة المتكافئة للنساء في قوة العمل والاقتصاد، وتمتع المرأة بحقوقها في مجال الصحة الإنجابية، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي عملية صنع القرار. إننا نولي اهتماماً خاصاً بوضع المرأة الفلسطينية، ونبذل جهوداً حثيثة لمواجهة القضايا التي تؤثر على تمتعها بكامل حقوقها، وتحديداً في مجال الصحة الإنجابية، وبما لا يخل بأسس الثقافة العربية والإسلامية.

السيدات والسادة الكرام،

لا يسعنا ونحن نحتفل باليوم العالمي للسكان إلا أن نتوقف مطولاً أمام معطيات وديناميكيا الديمغرافيا الفلسطينية، التي يحاول أعداء شعبنا زجها في أتون الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. إن الحقائق والمعطيات الإحصائية الماثلة أمامنا، حول واقع النمو السكاني وتوقعاته، تستدعي الوقفة الجادة والقراءة المتأنية لمعانيها ومدلولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا أخالكم تختلفون معي على أن استمرار تجاهل المعطيات ودلالاتها وانعكاساتها في المجالات المختلفة، يشكل المعيق الأول –ربما– أمام جهود التخطيط السليم المبني على معطيات الواقع ومتطلبات النمو المتوازن والمستجيب لطموحاتنا بتحقيق الرفاهية لأبناء شعبنا كافة، في ظل الوعي الكامل لتواضع الإمكانيات المتاحة.

ولا أعتقد بإمكانية النجاح في تحقيق التنمية العادلة بدون خلق التوازن المطلوب بين الحفاظ على معدلات النمو السكاني المقبول سياسياً، ومتطلبات تحقيق الرفاه الاجتماعي لشعبنا. إن ديناميكية الديمغرافيا الفلسطينية بحاجة إلى تحليل معمق ومراجعة جدية لضمان شروط الحد الأدنى للنمو السكاني الرشيد. إن مجتمعنا الفلسطيني بشرائحه ومكوناته كافة مدعو في هذا اليوم إلى صياغة إستراتيجية سكانية واضحة المعالم والأهداف، تضمن توفير وتحقيق الحد الأدنى من متطلبات مواكبة النمو السكاني. وقد يكون من المفيد أن تدرس فكرة إنشاء مجلس وطني للسكان والتنمية، تكون مهمته توفير الدراسات البحثية ومشاريع السياسات الوطنية المطلوبة لرعاية وترشيد النمو السكاني بما يتلاءم مع متطلبات التنمية المستدامة، وأن يستفاد من تجارب الدول في هذا المضمار لخلق المناخ الملائم والإطار الموضوعي لانطلاق هذا المجلس على أسس صلبة، وبالحد الأقصى من التوافق بين الشركاء. إن النمو السكاني غير المعقلن، وغير المرشّد، وغير المدار جيداً، وغير المسيطر عليه، لا يقل خطورة بل شراسة عن أي تحد آخر في تأثيراته العكسية على الرفاه الاجتماعي ومتطلبات الديمومة. إننا ونحن نتبنى إستراتيجيات لمحاربة الفقر، مدعوون إلى تبني إستراتيجيات موازية لترشيد النمو السكاني، متجاوزين الهرطقات المتعلقة باستخدام الديمغرافيا كسلاح في معركة التحرر وتقرير المصير.

في هذا اليوم، حيث يبلغ عدد سكان الأرض (6,5) بليون شخص، فإن عدد السكان في الأراضي الفلسطينية يبلغ (3,7) مليون نسمة. ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان في العام 2010 ما مجموعه (4,410) مليون نسمة، وبمعدل نمو (3,0٪). ولو أخذنا قطاع غزة على سبيل المثال، نجد أن عدد السكان الآن (1,390) مليون نسمة وبمعدل نمو (3,8٪)، في حين سيبلغ هذا العدد (1,673) مليون نسمة في العام 2010، وبمعدل نمو (3,5٪). إن تحليلاً معمقاً لمعدلات النمو السكاني والمتطلبات الاستثمارية لتوفير البنية التحتية والخدمات في قطاع غزة لتستجيب لهذا النمو المطرد، يبين عمق الخلل الإستراتيجي في مجال تحقيق التوازن المطلوب بين النمو السكاني ومتطلبات تحقيق الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي. بالأحرى، فإن الحراك الديمغرافي في قطاع غزة يشكل تهديداً استراتيجياً للاستقرار الاجتماعي، ويمثل قنبلة ديمغرافية قد تنفجر بأي لحظة في ظل

تناقص الإمكانيات لدى السلطة الوطنية الفلسطينية لمواكبة النمو السكاني بنمو مقابل في مستوى وحجم الخدمات المواكبة.

السيدات والسادة الكرام،

إننا ونحن نسعى لتحقيق التنمية المنشودة بجوانبها كافة، مقتنعون بضرورة تعزيز التعاون الفلسطيني مع الشركاء كافة على مستوى المنطقة والعالم، وحريصون قبل ذلك على بناء شراكة مع المجتمع المدني الفلسطيني والقطاع الخاص على أساس التكامل والتعاون على قاعدة النزاهة والشفافية والمساءلة.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أشكركم مرة أخرى، وأتمنى لكم ورشة ناجحة وموفقة على طريق الخروج بأفكار ومقترحات خلاقة لمواجهة التحديات السكانية التي تواجه مجتمعنا الفلسطيني.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. حسن أبو لبدة
وزير العمل والشؤون الاجتماعية

كلمة د. حنان عشراوي
أمين عام "مفتاح"

يحتفل العالم هذا العام بيوم السكان العالمي الذي يصادف اليوم (7/11) تحت شعار "المساواة = قوة" بتعهد عالمي واسع لدعم المساواة، والعدل وحقوق الإنسان التي هي محور عمل الجهود العالمية لتحقيق التنمية والسلام من أجل الوصول لوضع كوني متطور وواقع بشري أفضل.

من خلال برامج الديمقراطية والحكم الصالح، وبرنامج تقوية القيادات النسوية، قامت "مفتاح" بتنفيذ مشروع التوعية والتأثير في قضايا الصحة الإنجابية منذ حوالي سنتين، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأداء متميز لـ سناء العاصي والفريق، وذلك بهدف زيادة وعي صناع القرار في قضايا السكان والصحة الإنجابية، وضرورة إدراج هذه القضايا على سلم أولويات صانعي القرار، والمشرعين، وأصحاب المشورة، لما لذلك من أهمية في دعم عملية التنمية في المجتمع الفلسطيني، من أجل تعزيز قدراته، ليصبح مجتمعاً قادراً على تحمل مسؤولياته ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

قامت مفتاح بتنفيذ لقاءات مكثفة ومتعددة وإجراء العديد من جلسات الحوار مع صناع القرار، والمشرعين، وأصحاب المشورة، وبإصدار عدد كبير من النشرات والتقارير، بهدف تعزيز ودعم الحوار الوطني حول القضايا ذات الأولوية الوطنية، التي كان أهمها:

- تعزيز الحوار حول أهمية رفع سن الزواج إلى 18 سنة للفتيات والشباب، من خلال المطالبة بتعديل النصوص ذات العلاقة بقانون الأحوال الشخصية المعمول به حالياً.
- إثارة قضية مدى استفادة النساء من فرص التشغيل الطارئ، والمطالبة بتحقيق مبدأ المساواة في الفرص المتاحة في برامج التشغيل المؤقت، وسياسة التشغيل بشكل عام.
- إثارة قضية التسرب من المدارس، والمطالبة بضرورة اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية في علاج الأسباب المؤدية لذلك، من خلال رفع إلزامية التعليم ليصبح حتى صف 12، وتفعيل نظام المتابعة مع الأهالي للحد من مشكلة التسرب.
- إثارة قضية العنف ضد النساء، والسعي من أجل إعداد خطة وطنية لحماية النساء من العنف.

على الرغم من الجهود التي قمنا بها في "مفتاح"، والجهود الحثيثة التي تبذلها المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتحقيق العدالة والمساواة، فإن هذه الجهود ما زالت بحاجة لتوجيه وتركيز في السياسات والبرامج الداعمة لها، وبحاجة للقوانين والتشريعات المساندة، فالمؤشرات التالية على سبيل المثال تدل على ضرورة تكاتف الجهود المبذولة من أجل جسر الفجوة وتحقيق المساواة بين الجنسين، ومن أهم الظواهر والمؤشرات التي تم الوقوف عندها ما يلي:

- لا تزال معدلات وفيات الأمهات في الأراضي الفلسطينية تصل ما بين 70–80 لكل 100,000 مولود حي حسب آخر الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العام 1995، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع دول الجوار.
- كما تنتشر أمراض فقر الدم بشكل واضح بين النساء في عمر الإنجاب، حيث تصل إلى 46٪ للنساء في الضفة الغربية، و52٪ للنساء في قطاع غزة، وينتشر الزواج المبكر بين الفتيات، حيث أشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء للعام 2003 إلى أنه وبعد أن وصل متوسط عمر الزواج إلى 19 سنة العام 2000، عاد إلى 18 سنة العام 2003.

- وفي مجال التعليم، فإن نسبة الرجال ممن حصلوا على شهادة البكالوريوس فأعلى تزيد بأكثر من الضعف عن مثيلاتها من نسب النساء الحاصلات على شهادة جامعية بكالوريوس فأعلى، حيث بلغت النسبة 6,1٪ و2,9٪ للرجال والنساء على التوالي.
- وفي مجال فرص العمل، تحصل النساء على 65٪ من معدل أجر الرجل في الضفة الغربية، و77٪ من معدل أجر الرجل في قطاع غزة حسب ما أشار إليه تقرير المراقب الاجتماعي الصادر عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" العام 2002.
- أكثر من 88٪ من النساء الفلسطينيات في عمر 15 سنة فما فوق ما زلن خارج القوى العاملة، مقارنة بـ 33٪ للرجال في العمر نفسه.
- الأسر التي ترأسها نساء هي الأكثر فقراً حسب ما أشارت إليه بيانات التقرير الوطني للفقر الصادر عن وزارة التخطيط للعام 1998، والذي أفاد بأن معدلات الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء هي 25,6٪، وللأسر التي يرأسها رجال هي 19,8٪.
- فيما يتعلق بقضية العنف ضد النساء، فقد شهدت الأشهر الثلاثة الماضية مقتل 8 نساء على خلفية ما يسمى بشرف العائلة. وهذه ظاهرة خطيرة يجب التصدي لها قانونياً، وقضائياً، ومجتمعياً، وبشكل حازم ومتكامل، لاستئصالها نهائياً من واقعنا.

الخلاصة

- تأتي الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى رأسها وجود الاحتلال، والأدوار النمطية المنوطة بالجنسين، وتفشي الفقر، وغياب الإرادة السياسية، على رأس الأسباب التي تحول دون تحقيق المساواة بين النساء والرجال.
- إن إزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص، والتدخل الايجابي، تمكن وتقوي كلا الجنسين.
- المساواة قوة عندما ينعم الجميع: نساءً ورجالاً بالفرص نفسها للحصول على التعليم، وفرص الحصول على عمل وعلى دخل، وعلى الخدمات الصحية اللازمة، عندها يمكن القول إن الأثر شمل جميع الأفراد بتكافؤ وتساوٍ. وهذه من أهم ركائز التنمية التي نسعى للعمل على تعزيزها في المجتمع الفلسطيني.
- الوصول للمساواة يعني تحقيق العدالة بدون سيطرة طرف على الآخر، ويشكل هذا الهدف مكوناً أساسياً من عملية التنمية البشرية المتكاملة والمنسجمة التي ترتكز إلى مفهوم الفرد/الإنسان، باعتباره الهدف والوسيلة؛ أي القيمة الأساسية للتطور والإنماء المستدام (تحقيق المصير الداخلي في موازاة تحقيق المصير السياسي/الخارجي).

كلمة د. آيلين كتاب

مديرة معهد دراسات المرأة/جامعة بيرزيت

في بيان اليوم العالمي للسكان للعام 2005، أشارت ثريا عبيد، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أنه بات واضحاً أن حقوق الإنسان يجب أن تكون محور الجهود الرامية إلى الحد من الفقر والتمييز والصراعات. وتركز على الالتزام بمبدأ المساواة والعدل الاجتماعي.

ماذا يعني هذا الالتزام بمثل هذه المبادئ في إطار سياسات العولمة والتكييف الهيكلي من جانب، ومن جانب آخر اللامساواة المبنية على النوع الاجتماعي. لا أريد أن أطيل في تحليل ونقاش جميع هذه الأبعاد على المرأة، ولكن أود أن أركز في الذكر على محورين رئيسيين أرى أنها تمثل مدخلاً لطرح حقوق المرأة فعلاً كجزء من حقوق الإنسان. المحور الأول هو طبيعة علاقات النوع الاجتماعي داخل الأسرة، والمحور الثاني هو دور الدولة في تأمين حماية المواطن وتقديم الأمن الاجتماعي والاقتصادي لجميع المواطنين.

ففي المنطقة العربية بشكل عام، وفلسطين بشكل خاص، لا تزال هناك فجوة وفصل بين المجالين الخاص (الأسرة)، والعام (الحياة العامة)، ولا يزال الرجال والنساء يعتبرون الأسرة، وليس الفرد، الوحدة المركزية في المجتمع، وعلى هذا الأساس، يتم تبني نموذج للعلاقات يركز على التبادل التفاعلي بين الحقوق والواجبات، ويحدد مركزية الأسرة كأصل ثقافي يجب حمايته. لا أريد أن أتحدى هذا الرأي، بل أود فحص الوسائل وطبيعة العلاقات السائدة التي تستمر الأسرة من خلالها في ترسيخ شعور المرأة بغياب الأمن الاجتماعي، ما يتسبب بأضرار بالغة بالنساء ووحدة الأسرة نفسها.

فكما هو معروف أن الأسرة العربية هي أسرة هرمية وأبوية، وبالتالي تحتل المرأة منزلة دونية تعكس صورة الخضوع والتمييز والدونية في الهرم الاجتماعي، ما يسبب تهميشها وتضييق الفرص أمامها. وهذا الحال يشتد في أوقات الحرب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي مثل حالتنا الآن، التي تواجه فيه النساء اللامساواة والتمييز داخل أسرهن وبيوتهن؛ فيطلب منهن دعم أسرهن في أوقات الشدة من خلال تطوير سياسات التكييف مع الصعوبات والضغوطات المختلفة، وكثيراً ما يتركن بدون أي فرصة للتأمين والحماية الاجتماعية. فكيف يمكن أن تحصل على حقوق المرأة في ظل غياب علاقات متساوية داخل الأسرة، وغياب سياسات رسمية شاملة لحمايتها وتأمين احتياجاتها.

ففي هذا السياق هنالك حاجة للتوضيح أنه لا يوجد تناقض بين الحقوق الفردية للنساء، والإقرار بأهمية الأسرة في المجتمع. ولكن مع استمرار الصور النمطية وإدراكات النوع الاجتماعي التقليدية، تصبح فرص المرأة محدودة في المجتمع. فما زالت معاملة النساء تتأثر بالقواعد العرفية وتؤدي إلى تعطيل الخطوات الرسمية نحو إرساء مبادئ المواطنة التامة والمتساوية.

ففي هذا الإطار نحن بحاجة إلى سياسات تعكس إدراك الوعي بالذات لدى النساء، لينسجم ويتفاعل المجال الخاص مع المجال العام. إستراتيجية شاملة تقر بقيمة الحياة الأسرية وبطموحات النساء الشخصية المشروعة.

فالمواطنة التي تتألف من مكونين أساسيين: الحقوق ذاتها، ووسائط الحصول على هذه الحقوق، تصبح منسجمة. فمع أن المساواة السياسية مكفولة دستورياً لكل من الرجال والنساء، غير أننا نجد النساء مواطنات على الورق فقط، ويبقى العديد من حقوقهن الاجتماعية متاحاً عبر وسيط، وهي الأسرة الأبوية التي تميز ضد المرأة في تطبيقاتها.

بالإضافة إلى ذلك، تنتقص القوانين والممارسات والمعتقدات من المواطنة الاجتماعية للنساء تحت دعوى الحفاظ على وحدة الأسرة، فتصبح النساء يبررن التمييز على أساس النوع الاجتماعي، ويقبلن الخضوع لدرجة من درجات التحكم، ويرضين بالاستكانة، بل بالعنف في أشكاله، تحت دعوى الحفاظ على الأسرة.

وعلى هذا الأساس، أصبح من الضروري في المرحلة الحالية أن يتم تحليل علاقات النوع الاجتماعي داخل الأسرة، التي في أكثر الأحيان تكون عائقاً أساسياً أمام تطوير فرص المرأة وتمكينها. من المفترض أن يتم تحقيق توازن بين الحقوق والواجبات، وفي الوقت نفسه تحديد مساحة خاصة للمرأة مقابل وحدة الأسرة، وأن لا تكون وحدة الأسرة على حساب حقوق المرأة. فمثلاً وضع النساء فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي أسوأ مما هو بالنسبة للرجال، فالنساء يواجهن تحديات اقتصادية إضافية تشمل غياب الفرص الاقتصادية والتعليمية، والمشاركة في صنع القرار. ومن الواضح أن أنظمة الرفاه الاجتماعية عامة، أخفقت في أخذ الظروف الخاصة للنساء اللواتي يعشن في حالة الفقر. وبما أن أنظمة الضمان الاجتماعي ترتبط بمبدأ التوظيف المستمر بأجر، هذا الأمر يُعرض قطاعات كبيرة من النساء للفقر بسبب ضيق سوق العمل، وعدم حصول النساء على وظيفة مستمرة بأجر. وهنا يأتي دور الدولة بتشكيل دائرة حماية المرأة ضمن علاقات لامتساوية على أساس النوع الاجتماعي. فمن المفترض أن يتم تذكير السلطة الفلسطينية بمسؤوليتها عبر توجيهها نحو تخصيص مزيد من الإنفاق العام لتحسين فرص النساء الاقتصادية، لإعطائهن فرصاً متكافئة للحصول على الموارد، وخلق أنظمة ضمان اجتماعي تضع الرجال والنساء في ظروف أكثر متساوية.

ومن هنا يصبح مفهوم حقوق الإنسان مفهوماً شاملاً يعكس المساواة والعدل بين الجنسين. ولذلك، هنالك ضرورة لإعادة تعريف وترتيب العلاقات بين الرجال والنساء في إطار الأسرة كمدخل أساسي للمجتمع، وذلك لكي يتم إعطاء المرأة فرصاً حقيقية للتمكين. إن الفرضية القائلة بأن الذكر هو المعيل الأساسي، وأن الأسرة هي التي توزع وتضمن الأمن والرفاه لجميع أعضاء الأسرة، أصبح غير صالح. ففي بعض الحالات لا تستطيع الأسرة أن تقوم بهذا الدور لأنها غير قادرة اقتصادياً، وهنالك أسر أخرى لا تقوم به لأنها لا ترغب في القيام به. فضمن هرميه العائلة المبينة على النوع الاجتماعي والتمييز تخرج المرأة من دائرة التوزيع للمصادر والموارد المادية، وهنا يكمن الحل في أيدي الدولة، وذلك لسد الفجوة الموجودة بين احتياجات النساء وإشباع تلك الاحتياجات.

وبالختام، فإن تغير احتياجات الأفراد والتحديات المصاحبة لهذه التغيرات، من شأنه أن يزيد الحاجة إلى تعريف أكثر دقة لمفهوم الأمن الإنساني. ويتطلب تحقيق الأمن الاقتصادي توفير الاحتياجات الأساسية كحد أدنى ليشمل الأبعاد الأخرى غير المادية؛ مثل الحرية الشخصية، وكرامة الإنسان، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في الحياة المجتمعية. ولن تكتمل دائرة الأمان الإنساني إلا بانسجام الأسرة من داخلها، لتعطي فرصاً متساوية لأعضائها، وتكون مصدراً لتمكين أعضائها. وفي الوقت نفسه، يصبح دور الدولة في تدعيم هذه المكتسبات وترسيخها ضمن إطار تشريعي يثبت إنجازات المرأة لتستمر في العطاء وبناء عملية التنمية الإنسانية، واجباً وطنياً وضرورة تنموية.

كلمة السيد حافظ شقير
ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان

د. حسن أبو لبده المحترم
د. حنان عشراوي المحترمة
د. ايلين كتاب المحترمة
سيداتي سادتي،

بداية أود أن أشكركم جميعاً على مشاركتكم في هذه الورشة الوطنية، على الرغم من الحصار والحواجز العسكرية في الأراضي الفلسطينية، وإنْ دلّ هذا على شيء، فإنه يدل على مدى إصرار الشعب الفلسطيني على تحدي ظروفه الصعبة، والمضي قدماً في تطوير عملية التنمية الاجتماعية من أجل مستقبل أفضل للأجيال القادمة. لقد جئنا اليوم لنحتفل جميعا بيوم السكان العالمي، هذا اليوم الذي بادر صندوق الأمم المتحدة للسكان للاحتفال به منذ العام 1989، من خلال مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي تركز على أهمية قضايا السكان والتنمية.

وتأتي فعاليات هذا العام تحت شعار (المساواة = قوة). هذا الشعار الذي يمثل أحد الأهداف الإنمائية للألفية، والذي بدونه يكون من الصعب تحقيق الأهداف الإنمائية السبعة الأخرى، وبخاصة الهدف الأول المتمثل في القضاء على الفقر والجوع، الذي ازداد في الأراضي الفلسطينية بسبب سياسة الإغلاق والحصار. هذه السياسة التي أدت إلى ارتفاع معدل البطالة وانخفاض الدخل؛ فقد ارتفع عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم إلى أكثر من 2,2 مليون شخص. وتتضمن العوامل الرئيسية الأخرى التي تقف وراء التنامي المتسارع في معدلات الفقر عدم وجود توازن بين تواصل معدل النمو السكاني السريع وانخفاض الدخل القومي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي، الذي يعتبر نتيجة مباشرة لأزمة الفقر. ويبلغ معدل النمو السكاني 3,6٪، بل وتصل معدلات النمو إلى أعلى من ذلك بين الفئات السكانية الفقيرة. كما ساهم في تعميق مشكلة الفقر التفاوت في توزيع السكان، وما ينتج عنه من تفاوت في الحصول على الموارد والاستفادة من الخدمات.

يشكل هذا الوضع تحدياً خاصاً للمرأة الفلسطينية، حيث تشكل الأسر التي ترأسها نساء 11٪ من مجموع الأسر الفقيرة. إضافة إلى هذا، فإن التسرب المدرسي يشكل تحدياً آخر للمرأة، حيث ساهم الزواج المبكر في 46٪ من حالات التسرب المدرسي للطالبات، وبخاصة في مرحلة الدراسة الثانوية، وذلك بسبب محدودية التعليم الإلزامي، وتدني الأوضاع الاقتصادية. أما فيما يخص خدمات الصحة الإنجابية، فإن المرأة الفلسطينية تعاني من عدم تيسر هذه الخدمات، فقد أظهرت الدراسات أن 31٪ من النساء الحوامل تعانين من فقر الدم، وقد ارتفعت نسبة الولادات في المنزل من 5,2٪ العام 2000 إلى أكثر من 30٪ في العام 2003، هذا وقد وضعت 61 سيدة حملها أثناء الانتظار على الحواجز العسكرية ما بين أيلول 2000، وأكتوبر 2004، ما أدى إلى ولادة 36 طفلاً ميتاً.

إن الحصار والإغلاق يعتبران من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني، ولكن، وكما أشارت السيدة ثريا أحمد عبيد، المديرة التنفيذية للصندوق، في بيانها لمناسبة اليوم العالمي للسكان، فإن "الحلول لقضية المساواة معروفة جيداً وفعالة. وهي تتضمن حصول جميع البنات والبنين على التعليم، وإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة على قدم المساواة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وإشراك الفتيان والرجال في النضال من أجل تحقيق الإنصاف، وشن حملات للتوعية الجماهيرية، وتطبيق قوانين وسياسات تعزز وتحمي مجموعة حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً، بما فيها الحق في الصحة الجنسية والإنجابية. وتندرج هذه التدابير جميعها تحت راية "المساواة".

وأخيراً، فإنني أود أن أضم صوتي إلى صوت السيدة عبيد، وأن أحث صناع القرار والمسؤولين للعمل على تحقيق المساواة، لما لها من فوائد كبيرة على الأوضاع الأسرية، وأن يتخذوا أيضاً تدابير ملموسة وعاجلة لجعل المساواة حقيقة واقعة.

الجلسة الأولى

- الصحة الإنجابية والتنمية البشرية
  إعداد وتقديم د. أمية خماش
- مكافحة الفقر من الإغاثة إلى التنمية
  إعداد وتقديم د. محمد غضية
- النقاش والتوصيات

الصحة الإنجابية والتنمية البشرية

(ملخص لورقة العمل التي قدمها د. أمية خماش)

استهل د. أمية خماش عرضه بحثٍّ مؤسسات السلطة الفلسطينية على ضرورة الاهتمام بقضايا السكان والصحة الإنجابية، مستشهداً بفترة الستينيات من القرن العشرين التي شهدت ظهور برامج تنظيم الأسرة، والتي اعتبرت السكان جزءاً من المعادلة الاقتصادية.

وعرض د. خماش تعريف مفهوم الصحة الإنجابية بأنها "حالة رفاه كامل بدنياً وعقلياً في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته." وليس مجرد السلامة من المرض والإعاقة. ولهذا تعنى الصحة الإنجابية قدرة الناس على التمتع بحياة جنسية مُرضية ومأمونة، وبقدرتهم على الإنجاب، وحريتهم في تقرير الإنجاب وموعده.

ويشتمل هذا الشرط الأخير ضمناً على حق الرجل والمرأة في معرفة واستخدام أساليب تنظيم الأسرة المأمونة والفعالة والميسورة والمقبولة في نظرهما، وأساليب تنظيم الخصوبة التي يختارانها، والتي لا تتعارض مع القانون، وعلى الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة، التي تمكن المرأة من أن تختار بأمان فترة الحمل والولادة، وتهيئ للزوجين أفضل الفرص لإنجاب وليد متمتع بالصحة.

وتمشياً مع تعريف الصحة الإنجابية سالف الذكر، تعرَّف الرعاية الصحية الإنجابية بأنها مجموعة من الأساليب والطرق والخدمات التي تسهم في الصحة الإنجابية والرفاه من خلال منع حدوث مشاكل الصحة الإنجابية وحلها إن وقعت. وهي تشمل كذلك الصحة الجنسية التي ترمي إلى تحسين نوعية الحياة، والعلاقات الشخصية، لا مجرد تقديم المشورة والرعاية الطبية فيما يتعلق بالإنجاب.

وأوضح د. خماش أن مفهوم الصحة الإنجابية هو رؤيا تنموية كبيرة تستحق التركيز عليها كمفهوم وخدمات على السواء، مؤكداً أهمية الترابط بين قطاعي الصحة والتعليم (أي الوعي وأهميته في خفض معدلات المراضة).

كما أكد أهمية التركيز على توصيات مؤتمر السكان في القاهرة العام 1994، الذي تناول تعليم الفتيات، والأطفال الرضع، ومعدلات الولادة، على اعتبار أن الحقوق الإنجابية حقوقاً إنسانية، مشيراً إلى أن من أهم سبل تطوير الصحة الإنجابية هو وجود سياسات حكومية داعمة، وبرامج صحية شاملة، واعتبار الوعي الصحي أحد أهم القضايا التي يجب تطوير العمل عليها.

وبين د. خماش أن الحرمان من مدخلات الصحة الإنجابية يعد أحد أهم أسباب الفقر الفردي والجماعي، ويفهم هذا الفقر من خلال مؤشرات فرص تلك الصحة، كالحقوق، والمعرفة، والخدمات، ومن خلال المؤشرات الصحية الأساسية للناس، كالعمر المتوقع عند الميلاد، أو الأمل في الحياة، ووفيات الأطفال، والأمهات، وانتشار الأمراض، وبخاصة فيروس نقص المناعة. ومن المؤشرات الدالة على أحد أبعاد فقر المجتمع، وعدم كفاية وكفاءة مدخلات الصحة الإنجابية، وعدم تمكين أصحاب الحق منها، أيّاً كان عمرهم أو نوعهم أو طبقتهم الاجتماعية، أو أماكن معيشتهم، ريفية أم حضرية.

مكافحة الفقر .. من الإغاثة إلى التنمية

إعداد وتقديم: د. محمد غضية
مدير عام التنمية البشرية/وزارة التخطيط

تتفشى ظاهرة الفقر في معظم المجتمعات الإنسانية، وبخاصة في بلدان الجنوب التي يتواجد فيها حوالي 80٪ من فقراء العالم، وذلك لضعف مستوى تطورها الاقتصادي- الاجتماعي بفعل نهب ثرواتها من قبل الاستعمار القديم والجديد وعدم عدالة تقسيم العمل الدولي وتكافؤ العلاقات الاقتصادية الدولية.

تعرض الشعب الفلسطيني لعملية إفقار نتيجة الاحتلال، ونهب موارده، وتشريد جزء كبير منه، وغياب دولته المستقلة، إضافة إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، الذي يعني مصادرة حق الشعب الفلسطيني في التنمية. إضافة إلى العوامل الداخلية المتعلقة بشح الموارد، وعدم إعادة توزيع الدخل الوطني بشكل عادل، وضعف الديمقراطية والمشاركة والتمكن للإنسان الفلسطيني، وبخاصة المرأة الفلسطينية، وتداخل مهام التحرر الوطني بمهام إعادة البناء والتنمية وبناء مؤسسات الدولة.

في النصف الثاني من التسعينيات، تناول كتّاب عديدون ظاهرة الفقر في فلسطين. ولكن بمنهجيات مختلفة، ما أدى إلى وجود تشخيص وتحليل واستنتاجات متباينة حول هذه الظاهرة، التقطت وزارة التخطيط أهمية وضرورة تحليل هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على المجتمع الفلسطيني، والعمل على رسم السياسات والخطط الكفيلة بمكافحة الفقر.

وهكذا قامت وزارة التخطيط – الإدارة العامة للتنمية البشرية، بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بإصدار التقرير الوطني الفلسطيني حول ظاهرة الفقر في فلسطين العام 1998، حيث عالج التقرير المفاهيم المتعلقة بالفقر وأنواعه وطريقة قياسه. كما ألقى الضوء على خرائط الفقر الجغرافية، وفي المدن والريف والمخيمات، وعلى صعيد الفئات الاجتماعية، كما حدد قيمة خط الفقر العالي والمدقع على قاعدة مفهوم الفقر "المطلق" الصالح للبلدان المنخفضة التطور، الذي يبنى على الحاجات الأساسية للناس، وهي: المأكل، الملبس، المسكن، الصحة، التعليم، المواصلات، وغيرها من الحاجات الضرورية لاستمرارية الإنسان وبقائه، ومشاركته في الحياة الاقتصادية الاجتماعية. وقد حدد هذا الخط على أساس 2$ للفرد يومياً، وللأسرة المكونة من ستة أفراد (بالغين اثنين، وأربعة أطفال دون سن الثامنة عشر) – معدل الأسرة الفلسطينية، وكان أهم استنتاجات التقرير:

- إن الاحتلال، وغياب الدولة الفلسطينية، هي العوامل الرئيسية لفقر الشعب الفلسطيني وإفقاره، حيث أدى ذلك إلى استلاب عملية التنمية الحقيقية والمستدامة في فلسطين.
- العلاقة الوثيقة بين البطالة والفقر.
- ضعف المستوى التعليمي وتفشي الفقر.
- غياب الخدمات الصحية الحقيقية وإمكانية وصول الناس إليها هي أحد الأسباب المهمة للفقر بسبب الإمراض.
- غياب البيئة الصحية والسليمة/تلوث شبكات المجاري، والمياه الصالحة للشرب.
- ضعف مهارة العمل والتمكن عموماً للإنسان الفلسطيني.
- تأنيث الفقر، المرأة هي الضحية الأولى للفقر، وبخاصة في الأسر التي ترأسها إناث "9٪ من الأسر ترأسها نساء"، وضعف مشاركة المرأة في سوق العمل (12٪).
- يعملون ولكن فقراء: هناك نسبة عالية من العاملين في القطاعين العام والخاص، يقعون تحت خط الفقر لغياب حد أدنى للأجور.

- نسبة عالية من الشباب، وبخاصة الخريجين من الجامعات فقراء لغياب فرص العمل.
- ضعف الشفافية والمحاسبة في انتشار الفساد عامل أساسي في الفقر.
- هشاشة الأمن الفردي والمجتمعي وانتهاكات حقوق الإنسان (وبخاصة من الاحتلال) وتدني مستوى الديمقراطية والمشاركة الشعبية عوامل مهمة في ازدياد الفقر، ما يتطلب سيادة القانون وبناء دولة المؤسسات ذات الشفافية العالية، وتطوير الديمقراطية والمشاركة الشعبية، والحفاظ على حقوق الإنسان كدوافع مهمة في مكافحة الفقر، وهناك عوامل أخرى كثيرة لا تتسع المداخلة لذكرها.

وعلى كل حال، فقد أظهر التقرير بأن نسبة الأسر الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر هي (23٪). كما تضمن التقرير توصيات مهمة لمعالجة أسباب الفقر.

لقد حدثت قفزة نوعية في نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر نتيجة للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني منذ العام 2000، حيث أصبحت 64٪، ما يعني أن ثلثي الشعب الفلسطيني يعيش في ظروف صعبة وغير قادرة على تلبية احتياجاته الأساسية، وذلك يهدد الوحدة المجتمعية ويضع فكرة "العقد الاجتماعي" على المحك، إضافة إلى تأثير ذلك على صمود الشعب الفلسطيني وبقائه في وطنه، من أجل تحقيق مشروعه الوطني.

وهنا، فقد غلب الطابع الإنمائي في معالجة هذه المشكلة (مساعدات غذائية ونقدية) للأسر الفقيرة على الطابع التنموي، ما أرهق الموازنة الفلسطينية ومساعدات المانحين، وتوجيهها لمعالجة آثار العدوان الإسرائيلي الاقتصادية والاجتماعية، في ظل أزمة سياسية اقتصادية اجتماعية متفاقمة، تتجاوز بكثير القدرة الذاتية الخاصة للإمكانات الوطنية.

وحتى تكون عملية مكافحة الفقر عبر التنمية ذات مصداقية، فقد نفذت وزارة التخطيط برنامجاً يتعلق بتقدير الفقر بالمشاركة، حيث تم الذهاب للفقراء لمعرفة كيفية فهمهم لفقرهم وأسبابه وطرق الخلاص منه، من خلال تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم، وقد أصدرت بفعل هذه العملية تقريراً وطنياً، وستة عشر تقريراً للمحافظات المختلفة، وتضمن توصيات وسياسات لمكافحة الفقر من خلال رؤية الفقراء والمؤسسات، كما حللت وزارة التخطيط برامج وخطط الوزارات وخطط التنمية من زاوية مكافحة الفقر، وكان الاستنتاج الرئيسي بأن قضية مكافحة الفقر غائبة عن تلك البرامج والخطط.

واليوم تعمل وزارة التخطيط على إنتاج خطط مناطقية وقطاعية لمكافحة الفقر عبر التنمية، كما تم تشكيل هيئة وطنية لمكافحة الفقر بقرار من مجلس الوزراء في كانون الثاني 2005 برئاسة وزير التخطيط/من مختلف الوزارات وممثلين عن القطاع الخاص وشبكات المنظمات غير الحكومية، والعديد من الاتحادات، وذلك من أجل بلورة السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بمعالجة الفقر، ما يعني أن هناك إرادة سياسية حكومية ووطنية عموماً لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة في المجتمع الفلسطيني.

كما تم اعتبار مكافحة الفقر وبناء مؤسسات الدولة أهم هدفين لخطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007، وقد اعتبر الاهتمام برأس المال البشري والاجتماعي، وخلق فرص عمل، وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وتطوير شبكة أمان اجتماعي، وتحقيق الإصلاح، ودعم القطاع الخاص من المواضيع الرئيسية لتحقيق تلك الأهداف.

واليوم تعمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر على إنضاج مقترح لمجلس الوزراء يتعلق بتأسيس بنك الفقراء لمساعدة الفقراء على الخروج من فقرهم من خلال القروض الصغيرة الميسرة والتدريب كأداة مهمة في عملية مكافحة الفقر، وبخاصة لتلك الأسر التي تعيش في فقر مدقع.

إن قضية مكافحة الفقر في فلسطين قضية وطنية من الدرجة الأولى، لأنها تتعلق بصمود الإنسان الفلسطيني، وتوفير مقومات الحياة الحرة الكريمة له، ولذلك فإن تضافر جهود مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني: القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، وتخصيص الموارد اللازمة، تعتبر عوامل أساسية في مكافحة ناجحة للفقر، تضمن الوحدة المجتمعية التي من خلالها نستطيع المضي قدماً في تحقيق مشروعنا الوطني، الذي يحقق للإنسان الفلسطيني حريته وكرامته.

التوصيات والنقاش

طرح الحضور عدداً من الأسئلة التي ناقشها وعلق عليها المحاضرون، وقد تركزت على القضايا التالية:

- تأثير خصخصة القطاع الصحي وأثره في تحسين جودة الخدمات الصحية ومدى قدرة المواطن على الحصول عليها.
- التطرق إلى مدى فرض الجهات المانحة شروطها على وزارة التخطيط في خطتها لمكافحة الفقر.
- لماذا تم استبعاد وزارة الصحة من الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر؟
- المطالبة بأن تمثل قضايا النساء بشكل عادل بما يتعلق بمشروع إنشاء بنك للفقراء، آخذين بالاعتبار قضايا النساء وإمكاناتهن.

الجلسة الثانية

- استراتيجيات وزارة الشؤون الاجتماعية لمكافحة الفقر
  إعداد وتقديم: نجاة العريضي / وكيل مساعد وزارة الشؤون الاجتماعية
- تعليم الإناث في فلسطين
  إعداد وتقديم: ريما الكيلاني/ مدير عام التخطيط - وزارة التربية والتعليم العالي

إستراتيجيات وزارة الشؤون الاجتماعية لمكافحة الفقر

إعداد وتقديم: نجاة العريضي
وكيل مساعد – وزارة الشؤون الاجتماعية

ارتكزت إستراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية لمكافحة الفقر على رسالتها التي وضعتها منذ استلامها مهامها العام 1994، التي تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة والأمن الاجتماعي لكل أسرة فلسطينية، وصولاً إلى الرفاه الاجتماعي، وعلى أساس المساواة ودون تمييز، وفي إطار عملية تنسيقية ما بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

إن وزارة الشؤون الاجتماعية وجدت أمامها إرثاً من التشوهات الاجتماعية الكبيرة على مختلف المستويات لا بد من مواجهته، وبخاصة حالة الفقر الذي عاشه الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، الذي سلب ثرواته الطبيعية، وشل قدراته الاقتصادية، ووقف عائقاً أمام مبادرة التطور والتقدم في أي مجال من المجالات الحياتية، وقد تفاقمت حالة الفقر بعد الإجراءات التعسفية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي في الانتفاضة الحالية، من تدمير للبنية التحتية، وهدم المنازل، وتخريب الاقتصاد الفلسطيني، الذي بدأ يتبلور في بداية عهد السلطة الفلسطينية، وارتفاع معدلات البطالة.

في ظل هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، فإن الوزارة تعاملت بواقعية لمجابهة مشكلة الفقر في المجتمع الفلسطيني، ولكن دون التخلي عن مكونات رسالتها التي تتطلع إلى توفير الرفاه الاجتماعي في المنظور البعيد. وقد بلورت وزارة الشؤون الاجتماعية إستراتيجيتها في مكافحة الفقر على مستويين: المستوى الإغاثي، والمستوى التنموي.

المستوى الإغاثي: إن إستراتيجية الوزارة في مجال مكافحة الفقر تقوم على توفير الدعم الإنساني والإغاثي للفئات الأكثر فقراً في المجتمع الفلسطيني، التي لا تستطيع الخروج من حلقة الفقر من خلال برامج التنمية ورفع القدرات، ومن هذه الفئات المعوقون، والمسنون، والنساء ربات الأسر كثيرة العدد التي ليس لها مصدر دخل.

هذه الإستراتيجية تعمل إلى توفير الحماية الاجتماعية لهذه الفئات خوفاً من وقوعها في مخاطر العوز والانكشاف من خلال برامج عدة وضعتها الوزارة لتوفير الحماية لهم، وتنحصر في:

أ. المساعدة النقدية والغذائية، والتأمين الصحي وتغطي هذه المساعدات حوالي 42 ألف أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة تعيش تحت خط الفقر، وتحتسب على أساس سلم تصاعدي حسب عدد أفراد الأسرة، يبدأ هذا السلم بمبلغ 96 شيكلاً شهري للأسرة المكونة من فرد واحد في الضفة الغربية، ويبدأ بمبلغ 110 شواكل في قطاع غزة، وقد جرى تعديل هذا السلم حالياً عن طريق ربطه بخط الفقر الوطني، على أن يغطي السلم 50٪ من خط الفقر، وجرى تعديل هذا الخط من خلال:

1. عدم احتساب تكلفة الخدمات الصحية والتعليم فيه، لأن وزارة الشؤون الاجتماعية توفر هذه الخدمات للمستفيدين من مساعدتها من خلال مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.
2. احتساب الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

احتساب التكلفة الإضافية الناجمة عن تعديل سلم المساعدات:

تم احتساب تكلفة السلم الحالي وفق الطريقة التالية:

1. عدد الأسر المتلقية لمساعدات الوزارة للعام 2004–2005 = 42000 أسرة.

2. معدل عدد أفراد الأسرة (للأسر التي تتلقى مساعدات الوزارة) = 4,3 أفراد.
3. تبلغ قيمة الإعانات المقدمة لهؤلاء (المقترحة خلال 2005 حسب السلم الحالي) = 204,393,905 شواكل، أي بمعدل 406 شواكل شهرياً للأسرة الواحدة.
4. وفق السلم المقترح يفترض أن تتلقى الأسرة حوالي 600 شيكل شهرياً، وهذا الرقم يوازي 50٪ من خط الفقر لأسرة من 4.3 فرد.
5. أي أن السلم الجديد يتطلب مبلغاً إضافياً بقيمة 100 مليون شيكل تقريباً.
(302,400,000 – 204,393,905 = 98,006,095 شيكلاً).

هذه الحسابات تقريبية، لأنها بنيت على أساس أن متوسط عدد أفراد الأسرة التي تتلقى الإعانة من الوزارة 4.3 أفراد، والأدق حساب التكلفة لكل فئة من فئات حجم الأسرة، أي حساب قيمة إعانات الحالات التي تتكون من فرد، وقيمة إعانات الأسر التي تتكون من فردين.... وهكذا.

أي أن رقم الـ 100 مليون الإضافية يمثل الحد الأدنى المطلوب، وذلك بسبب:

- إن النسبة الأكبر من الحالات التي تتلقى إعانات الوزارة تتكون من فرد أو فردين، أي أقل من معدل حجم الأسرة.
- إن قيمة الإعانة للفرد الواحد تقل كلما ازداد عدد أفراد الأسرة.

لكننا نأخذ بعين الاعتبار إمكانية الزيادة لعدد الأسر التي ستتلقى مساعدات لاحقاً وفق هذا النظام الجديد، ما يستدعي توسيع دائرة المستفيدين وزيادة كبيرة في مخصصات المساعدات الاجتماعية؛ وهذا يعني تحميل الوزارة أعباء مالية جديدة. وحتى نكون مؤهلين لهذه المرحلة، يتم الأخذ بمبدأ التدرج في تنفيذ برامج المساعدة، حيث سنسعى جاهدين إلى دراسة أعمق لكافة طلبات المساعدة الموجودة في مديرياتنا، من أجل تحديد المعايير التي سنتوسع من خلالها. وسنعمل على التنسيق والتعاون مع المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية بطريقة نضمن من خلالها وصول المساعدات إلى أكبر عدد ممكن من الفئات الفقيرة منعاً للازدواجية. علما بأن هذا التعاون مع هذه المؤسسات والجمعيات قائم، لكنه سيجعلها تشاطرنا جزءاً لا بأس به من المسؤوليات والتكاليف اللازمة لتغطية احتياجات الفقراء عند المصادقة على هذا النظام.

إن المساعدات التي تقدمها الوزارة تمنح وفقاً للمعايير والشروط التالية:

- المرأة المطلقة أو المهجورة أو في ضائقة مالية أو غير متزوجة، وبلغت سن الأربعين، وليس لها دخل أو يقل دخلها عن سلم المساعدات المقدم من قبل الوزارة.
- غياب رب الأسرة وليس للأسرة دخل.
- المسن الذي لا معيل له، ولا يقدر على العمل، وليس له دخل أو دخله يقل عن سلم مساعدات الوزارة.
- المريض العضوي أو النفسي المعيل لأسرته، ويثبت مرضه بشهادة طبية، على أن لا تقل نسبة العجز عن 50٪.
- المعاق الذي لا دخل له.
- نزلاء المراكز الخاصة بالوزارة الذين لا عائل لهم.
- الأطفال التوائم (ثلاثة وما فوق) ودخل الأسرة متدن.
- الأطفال الذين يعيشون ظروفاً صعبة (الأيتام ومجهولو النسب).

ب. توفير برامج رعاية خاصة بهذه الفئات من خلال مراكز تابعة للوزارة، أو بالتنسيق مع مؤسسات أهلية مختصة، توفر هذه المراكز خدمات تأهيل وتدريب ورعاية خاصة، نذكر منها بيت المسنين في أريحا، ونادي المسنين في غزة، وسبعة مراكز تأهيل للمعوقين.

إن إستراتيجية الوزارة للدعم الإنساني والإغاثي الأكثر فقراً في فلسطين لم تكن هدفاً رئيسياً لعمل الوزارة، إنما لاحتياجات إنسانية ملحة فرضها واقع الاحتلال الإسرائيلي وما زال، ولكن إصرار السلطة الفلسطينية على تكريس مبدأ التنمية في مختلف خططها وبرامجها أدى إلى استجابة بعض الجهات المانحة إلى إضفاء المنظور التنموي للعمل الإغاثي والإنساني، وفي هذا الإطار بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية، بالتنسيق والتعاون مع البنك الدولي، على وضع برنامج المساعدة المشروطة الموجهة للأسر الأكثر فقراً، ولا تتلقى دعماً بسيطاً أو محدوداً من برامج أخرى، وفقدت مصدر رزقها بسبب البطالة لفترات طويلة.

هذا البرنامج يمنح العائلات المحتاجة المؤهلة مساعدة نقدية هادفة بتوفير 3 شروط، وهي:

- إرسال الأطفال من سن 0-6 سنوات بصفة مستمرة لمراكز الصحة الأولية لمراقبة نموهم، والتأكد من إجراء المطاعيم اللازمة لهم.
- التأكد من إرسال أبناء الأسر الفقيرة من سن 6-8 سنوات إلى المدرسة، وذلك لمنع التسرب المدرسي، وزيادة نسبة التعليم.
- حضور الأسرة الفقيرة حلقات توعية تتناول مواضيع تهم حياة الأسرة، ومناقشة قضايا وإشكاليات تخص شؤونها.

يتيح هذا البرنامج تحسين دخل الأسرة، وبخاصة أن الاقتصاد الفلسطيني على شفا الانهيار، وقد أدى إلى انخفاض متوسط دخل الأسرة إلى 40٪، وفق إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

كما يقوم هذا البرنامج على التنسيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم وفق منهجية تعتمد على نظام شبكة معلومات تساهم في تنفيذ البرنامج بين الأطراف المذكورة، وفق آلية واضحة للمرشدين الاجتماعيين المكلفين بالعمل.

إن برنامج المساعدات المشروطة، يوفر نوعاً من الأمان الاجتماعي إلى 10٪ من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتضمن الفئة الأكثر ضرراً (المسنين، المعاقين، المرضى المزمنين، النساء المعيلين للأسر) من مجموع 30٪ الأفقر من السكان.

ويدخل هذا البرنامج ضمن شبكة الأمان الاجتماعي الذي تسعى الوزارة إلى تطبيقه ليشمل أيضاً العاطلين عن العمل، وهذا ما ورد في خطة التنمية متوسطة المدى 2005 - 2007 التي حددت إستراتيجية تنموية فلسطينية، انطلاقاً من الحاجة للخروج من التركيز على الجوانب الإغاثية التي سادت خلال السنوات الأربع الأخيرة، والتي عانى منها المجتمع الفلسطيني من إجراءات الاحتلال الإسرائيلي المشددة من إغلاق، وحصار، وتدمير، وقتل، على الرغم من أن برنامج الإغاثة كان أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين في هذه الظروف، إنما الهدفين الرئيسيين لهذه الخطة هما: أولاً تقليل الفقر وتقليل البطالة، وبناء الرأسمال الاجتماعي، وثانيهما: تفعيل مؤسسات الدولة.

وقد جاءت الخطة في مجال ضمان الحماية الاجتماعية متطابقةً مع إستراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية في بعدها الإغاثي والتنموي.

وللتذكير، فإن الخطة أكدت على استمرار الأنشطة الإغاثية من مساعدات مالية وغذائية وتحسين استهداف المساعدات، بالإضافة إلى إعادة التأهيل والبناء في خلق فرص عمل من خلال برامج القروض الصغيرة والتشغيل، وتوفير العناية الصحية والدعم لتلبية الاحتياجات المترتبة على الزيادة في أعداد المعاقين، وتحسين مستوى الخدمات التي توفرها الحكومة في القطاع الاجتماعي، والصحي، والتعليمي، من خلال المراكز والمؤسسات المختصة.

سعت الوزارة منذ تأسيسها إلى ربط العمل الإغاثي الذي تقوم به بالبعد التنموي، لذا وضعت مجموعة من البرامج الرعائية والتنموية للفئات المستحقة للمساعدة وفق الشروط المذكورة آنفاً، لتكون داعمة للأسرة الفقيرة، بالإضافة إلى عملية البناء المؤسساتي لمختلف قطاعات عمل الوزارة، وتنمية القدرات البشرية للعاملين فيها وفي مديرياتها ومراكزها المنتشرة في محافظات الوطن.

المستوى التنموي:

إن إستراتيجية الوزارة المرتكزة على البعد التنموي لمكافحة الفقر موجهة إلى تحقيق التنمية الشاملة التي توظف الإمكانيات كافة، وتستقطب الفقراء القادرين على العمل والمشاركة في عملية التنمية، والمبنية أيضاً على المشاركة الفعلية للمؤسسات الحكومية والأهلية كافة. إن هذا التوجه في المنظور القريب لا يمكن تحقيقه بشكل كامل، بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، إنما من خلال التدرج المنهجي في تطوير شبكة الأمان الاجتماعي الخاصة بالفقراء والمهمشين، التي وضعت الوزارة أسس تنفيذها، وبالإمكان الوصول إلى نسبة معينة من التنمية المطلوبة لمجتمعنا الفلسطيني ولفئاته التي تتطلب رعاية خاصة.

إن برامج وزارة الشؤون الاجتماعية التي ترتكز على إستراتيجية تنموية، موجهة لشريحة فقيرة قادرة على الدخول في برنامج تأهيلي يمكن أن يحقق لها درجة معقولة من الأمان الاقتصادي والاجتماعي، من هذه البرامج:

1. **برنامج تدريب النساء:** يضم هذا البرنامج فئة النساء الفقيرات اللواتي يساعدهن مستقبلاً برامج تدريب مهني للعمل في إطار مشاريع اقتصادية صغيرة مدرة للدخل، تساهم في تحسين دخل الأسرة، وتنفذ الوزارة هذا البرنامج من خلال مراكز تدريبية تابعة لها: في غزة، وبالتنسيق مع مؤسسات أهلية تدريبية في الضفة الغربية.
2. **برنامج تأهيل المتسربين من المدرسة:** تعمل الوزارة على تأهيل المتسربين من المدرسة في توفير التعليم والتدريب المهني من خلال مراكز الشبيبة التابعة للوزارة، التي يبلغ عددها 12 مركزاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتؤمن التدريب لفئة الذكور والإناث على حد سواء، لتمكينهم من الحصول على فرص عمل لإعالة أسرهم الفقيرة.
3. **برنامج رعاية الأحداث:** تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية برامج تأهيل وتدريب وتعليم للأحداث الموقوفين والمحكومين من الإناث والذكور في مراكز إصلاحية تابعة لها في الضفة الغربية وقطاع غزة، في محاولة لإعادة دمج الأحداث في المجتمع، وفتح آفاق للعمل بمهن يتم تدريبهم عليها.
4. **برنامج رعاية المعاقين:** توفر وزارة الشؤون الاجتماعية الرعاية والتأهيل للمعاقين من خلال سبعة مراكز تابعة لها في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تقوم بالتنسيق مع مؤسسات أهلية مختصة بتنفيذ برامج مبنية على الدعم المجتمعي لرعاية المعاقين.
5. **برنامج رعاية الطفولة:** تقدم الوزارة مجموعة من النشاطات للأطفال في ظروف صعبة كالأيتام ومجهولي النسب، والأطفال المشردين، وتوفير الدعم والمساعدة للأطفال المعرضين للعنف من خلال مرشدي الحماية في مختلف مديريات الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يوجد مركز لحماية الطفولة في رام الله يقدم خدمات الحماية لفئة الأطفال المشردة والمعرضة للأذى.

إن مجموعة البرامج المذكورة تم ربطها في إطار عملية البناء المؤسسي التي قامت بها الوزارة منذ تأسيسها، والتي أسفرت عن إعداد مجموعة من الأنظمة لقطاعات عملها المختلفة، وقد تمت هذه العملية بدعم من مؤسسة فورد فاونديشن، وقد أنجزت كلاً من اللائحة التنفيذية لرعاية الأحداث، واللائحة التنفيذية لرعاية المعاقين، واللائحة التنظيمية للتنمية المجتمعية، واللائحة التنظيمية للمساعدات الاجتماعية.

أنجزت هذه اللوائح بمشاركة فعلية من المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية؛ كل في مجال اختصاصه، وفي إطار لجان فنية تشكلت لهذا الغرض، وعملت بشكل متواصل خلال حقبة زمنية ليست بقصيرة. لأن إعداد الأنظمة المهنية والموجهة لخدمة الشعب يجب أن تنطلق من الواقع ومن الممارسة المهنية على الأرض، التي تعكس الاحتياجات الحقيقية للمواطنين وللجهات المقدمة للخدمة.

تبع هذا الإنجاز دورات تدريبية للجهاز البشري في الوزارة، وفي الميدان على كيفية تطبيق هذه الأنظمة ضمن مفهوم رفع القدرات والكفاءة لأداء المهنة من قبل الموظف المختص، وتعتبر هذه الأنظمة الدليل المهني للعامل الاجتماعي.

توج هذا الجهد في إعداد مشروع قانون الشؤون الاجتماعية الذي أنجز مؤخراً، وارتكز على جميع العناصر المهنية الواردة في اللوائح التنظيمية القطاعية.

من بين النشاطات التي نفذتها الوزارة في عملية البناء المؤسساتي التي تتطابق مع مفهوم التنمية المستدامة، بناء مركز الشيخ خليفة بن زايد لتأهيل وتشغيل المعاقين في نابلس، وبناء مركز الشيخة فاطمة للمعاقين في الخليل، وبناء مركز لشديدي الإعاقة في غزة، وبناء دور للأحداث واحد في غزة للذكور، وآخر في الضفة الغربية للإناث، وتطوير البرامج التأهيلية والتدريبية فيهما، وتحديث وتأهيل المراكز القائمة والمختصة بالأحداث. كما يتم العمل على بناء مركز للنساء المعرضات للعنف في بيت لحم، بالتعاون مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وبتمويل من الحكومة الإيطالية.

إن رسالة الوزارة وإستراتيجياتها التي وضعت لتحقيق هذه الرسالة فيما يتعلق بمكافحة الفقر تتطلب موازنة مالية إضافية عن ما هو مرصود لها في موازنة السلطة الفلسطينية للعام 2004، وبخاصة عند تطبيق شبكة الأمان الاجتماعي وصندوق الرعاية الاجتماعية، إذ كما ورد في خطة التنمية متوسطة المدى، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية قد خصصت مبلغ 240 مليون دولار في موازنة 2005، وبمعدل 20 مليون دولار شهرياً، وسوف تغطي شبكة الأمان الاجتماعي، بالإضافة للأسر الفقيرة المستهدفة من وزارة الشؤون الاجتماعية، جميع العاطلين عن العمل وفق شرط البحث عن عمل، والقبول بالعمل إذا عرض، وكذلك أسر الشهداء والجرحى والمتضررين بالتنسيق مع الوزارات ذات الاختصاص.

إن هذه الآلية لمكافحة الفقر سوف تعمل على مضاعفة عدد المستفيدين لتصل إلى 80 ألف أسرة (أفقر 10٪)، وتوفير الدعم المالي برأسمال 20 مليون دولار أميركي لتمكين الأسر التي ترأسها نساء.

إن إستراتيجية التنمية الشاملة في إطار مكافحة الفقر التي تنتهجها وزارة الشؤون الاجتماعية، لا يمكن تحقيقها بالشكل الذي وصلت إليه الوزارة لولا التعاون والتنسيق وتوحيد الجهود ما بين القطاع الحكومي والأهلي والخاص وتوظيف الإمكانيات والخبرات المتراكمة في هذا المجال، وعلى مبدأ الشراكة على المستوى الوطني، التي تنطوي أيضاً على إشراك الفئات المستفيدة والمجتمع المحلي في تحديد الأولويات والبرامج الخاصة بهم، وما يتبع ذلك من جهد لتطوير نظام معلومات وطني يشمل الأسر والأفراد والبرامج والجهات التي تقدم خدمات في مجال مكافحة الفقر، وهذا النظام بدأت الوزارة ببلورة عملية تنفيذه.

وعلى مبدأ تعزيز الشراكة وتنسيق الجهود بين الوزارة والمؤسسات المجتمعية في مجال مكافحة الفقر، شرعت الوزارة بإعداد مشروع صندوق دعم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية لتمكين هذه المؤسسات من أداء مهامها لخدمة الفقراء، وسعياً لتكريس مبدأ الشمولية والشراكة في العمل الذي يصب في التوجه العالمي لتحقيق التنمية، إذ أن فلسطين جزء من هذا العالم لها الحق في العيش والنمو أسوة بباقي الدول، ولها الحق في تقرير المصير، وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة.

سلم المساعدات الحالي وسلم المساعدات المقترح:

عدد الأفراد في الأسرة	السلم الحالي	السلم المقترح
1	97	236
2	155	402
3	204	543
4	248	671
5	289	791
6	331	905
7	369	1015
8	404	1121
9	435	1223
10	466	1323
11	497	1423
12	528	1523

تعليم الإناث في فلسطين

ريما كيلاني – مدير عام التخطيط/وزارة التربية والتعليم العالي

تشير الإحصاءات الرسمية لوزارة التربية والتعليم العالي في العام 2004–2005 إلى أن الإناث تحظين بفرص تعليم تتساوى مع الذكور، حيث بلغت نسبة الطالبات في المرحلة الأساسية 49,4٪، وفي المرحلة الثانوية 51,8٪، بينما في التعليم العالي 49,7٪. ونجد في جهاز الهيئة التدريسية 54,1٪ معلمات، وهذا يعني أنهن يحملن المؤهلات العلمية التي تتدرج من الدبلوم المتوسط حتى الماجستير. وفي محاولة الوزارة لتوفير فرص تعليم في مختلف المناطق، لجأت أحياناً إلى المدارس المختلطة، لتوفير المدرسة ضمن المجتمع المحلي، ما يجعل نسبة 31,5٪ من المدارس مختلطة، حيث أن 82,8٪ من الصفوف الأول للرابع الأساسي مختلطة، بينما تنخفض إلى 31,6٪ في مستوى الصفوف العاشر حتى نهاية المرحلة الثانوية. كما أن نسبة الهيئات التدريسية المختلطة في المدارس المختلطة تصل إلى 60,4٪، وتبلغ نسبة الالتحاق للإناث 96,0٪ في المرحلة الأساسية، بينما في المرحلة الثانوية 71,0٪. أما تسرب الإناث في جميع المراحل فتبلغ 7,9٪، حيث تبلغ 7,6٪ في الأساسي، و3,6٪ في الثانوي. كما أشارت الاختبارات الوطنية في المواضيع المختلفة إلى تفوق الإناث على الذكور.

سؤال مطروح للنقاش

ما سبق، هل تمنح المساواة الإحصائية قوة للإناث في المجتمع؟

تنطلق الوزارة في عملها لدعم تعليم الإناث من مبدأ التعليم للجميع، وقد اتخذت إجراءات تكفل بها وصول الإناث إلى التعليم، لذلك يعتبر رفع إلزامية التعليم الأساسي للصف العاشر عاملاً مساعداً لضمان استمرارهن في الدراسة، ما سهل إعطاء الأولوية لاستحداث مدارس للإناث في المناطق الريفية، بالإضافة إلى فتح صفوف للمرحلة الثانوية للإناث في المناطق النائية والمهمشة. كما أن التوسع في التعليم المهني للإناث، أفسح مجالات دراسية أخرى أمامهن. إن توجه الوزارة نحو تأنيث التعليم في المرحلة الأساسية الدنيا أعطى فرصاً لعمل الخريجات الجامعيات من ناحية، وسد النقص في عدد الذكور المؤهلين للعمل مع هذه المرحلة من ناحية أخرى. هذا وتعتبر فلسطين رائدة في إتاحة الفرصة للطالبة المتزوجة للعودة إلى مقاعد الدراسة النظامية في المدارس الحكومية. وقد بلغ عدد الطالبات اللواتي عدن للمدرسة الحكومية (708) حتى العام 2003–2004.

وعلى الرغم من جهد الوزارة لتوفير الفرص المتكافئة والمشجعة لتعليم الإناث، فإن الإجراءات الإسرائيلية تعرقل استفادة الإناث من هذه الفرص، وإن كانت تؤثر على الذكور أيضاً، وبخاصة في المناطق التي تأثرت بالجدار الفاصل الذي يحول دون الطلبة ومدارسهم، بالإضافة إلى الحواجز العسكرية، وعزل المناطق عن بعضها التي تشكل هاجساً ومصدر قلق للأهل عند تنقل أبنائهم وبناتهم بينهما. وهي معيقات خارجية تبذل الجهود للتغلب عليها. ولكن ما يهمنا في هذا المجال المعيقات التي تنشأ من أسباب ذاتية واجتماعية، حيث يأتي الزواج أو الخطوبة المبكرة في المرتبة الأولى بالنسبة للإناث كسبب للتسرب في نهاية المرحلتين الأساسية والثانوية. وتؤكد نتائج المسح الأخير لظاهرة التسرب من المدارس الفلسطينية التي ستعلن رسمياً في آب 2005، أن تدني التحصيل لدى الفتيات يلعب دوراً مهماً في تسربهن، ولعل ذلك له علاقة في مدى توفر الدعم والمساعدة للإناث في دراستهن للتغلب على صعوبات التعلم، حيث لا تتاح لهن الفرص في تلقي المساعدة في الواجبات البيئية كتلك المتوفرة للذكور. ومع غياب المساءلة القانونية لولي الأمر، لعدم التزامه بإلزامية التعليم، يصبح التسرب أكثر سهولة.

يشكل عدم توفر فرصة عمل للفتاة المتعلمة عاملاً معيقاً لحث العائلة لتعليم الفتيات، وقد وجد أن ميل كثير من الإناث للتخصصات الإنسانية والأدبية يؤدي إلى زيادة المنافسة بينهن، وبخاصة في مهنة التعليم، وهي الأكثر تفضيلاً للفتاة نفسها وللأهل لعوامل اجتماعية. إن عدم توفر

المسار المهني في المناطق الريفية، وأحياناً صعوبة الوصول إلى مدارس إناث تدرس الفرع العلمي، يعدان من أهم أسباب توجه أعداد كبيرة من الفتيات للفرع الأدبي.

تلعب الوزارة دوراً رئيساً في رفع فرص تعليم الإناث، ويبدأ ذلك بالمناهج التي تقدمها للطلبة، وبشكل غير مباشر للأهل والمجتمع؛ حيث ركزت في مضمونها على مفاهيم حقوق الإنسان الذي يتناول بسياقه حقوق المرأة، بالإضافة إلى النوع الاجتماعي، ودمج مفاهيم الصحة الإنجابية في منهاج الصفين التاسع والعاشر الأساسيين، وتدريب المعلمين للتعامل معها ضمن مشروع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

تنطلق الوزارة في عملها لدعم تعليم الإناث من مبدأ التعليم للجميع، وقد اتخذت إجراءات تكفل بها وصول الإناث إلى التعليم، لذلك يعتبر رفع إلزامية التعليم الأساسي للصف العاشر عاملاً مساعداً لضمان استمرارهن في الدراسة، ما سهل إعطاء الأولوية لاستحداث مدارس للإناث في المناطق الريفية، بالإضافة إلى فتح صفوف للمرحلة الثانوية للإناث في المناطق النائية والمهمشة. كما أن التوسع في التعليم المهني للإناث أفسح مجالات دراسية أخرى أمامهن. إن توجه الوزارة نحو تأنيث التعليم في المرحلة الأساسية الدنيا أعطى فرصاً لعمل الخريجات الجامعيات من ناحية، وسد النقص في عدد الذكور المؤهلين للعمل مع هذه المرحلة من ناحية أخرى. هذا وتعتبر فلسطين رائدة في إتاحة الفرصة للطالبة المتزوجة للعودة إلى مقاعد الدراسة النظامية في المدارس الحكومية. وقد بلغ عدد الطالبات اللواتي عدن للمدرسة الحكومية (708) طالبات حتى العام 2003-2004.

يعتبر الاهتمام بفتح مدارس في المناطق الريفية للمسار المهني، سواء بالفرع التجاري أم ببعض التخصصات الأخرى مشجعاً للفتاة للالتحاق به، الأمر الذي سينعكس بدوره على موضوع تخصصها في الجامعة أو الكليات المتوسطة، ويتحقق ذلك بتكثيف دور الإرشاد المهني في المدارس.

تطرح الوزارة الحلول التالية لتوفير فرص تعليم الإناث في فلسطين:

- المناهج: تلعب المناهج دوراً رئيسياً في إيصال المفاهيم المختلفة للمجتمع، وعليه فإن مضمونها من الضروري أن يركز على مفاهيم حقوق الإنسان الذي يتناول في سياقها حقوق المرأة. كما تم إجراء مسح لمفاهيم الصحة الإنجابية في المناهج الفلسطينية، مع التركيز على دمجها في منهاج الصفين التاسع والعاشر الأساسيين.

- المرأة بحاجة لنموذج ناجح للإقتداء به، ولكن من الضروري أن يكون نموذجاً يمكن الوصول إليه وتحقيقه، فمن الصعب التوجه للفتاة في المناطق المهمشة بنموذج للمرأة التي أصبحت وزيرة أو شخصية علمية، بل تقديم نماذج من المجتمع المحلي المحيط؛ كنساء استطعن النهوض بأسرهن بسبب تعليمهن، أو نساء وصلن للمجالس البلدية والمحلية، أو مديرات مدارس ناجحات، أو موظفات تقدمن في العمل، أو معلمات. إن عرض نماذج غير عادية تعتبر محبطة؛ لأنه قد يكون من غير الممكن الوصول إلى المستوى نفسه لعوامل عدة. لا يكفي التوجه للفتيات بأهمية التعليم، بل من الضروري التوجه للمجتمع المحلي الذي تعيش فيه الفتاة، بالإضافة للوالدين، إذ يعتبر رجال المجتمع، وبخاصة رجال الدين والشخصيات الاعتبارية، من الفئات المؤثرة على اتجاهات المجتمع نحو التعليم.

- المؤسسات المختلفة في المجتمع يقع على عاتقها دور كبير في عملية التوعية، ولعل حديثنا عن أهمية دور المؤسسات النسوية، حيث يجب التركيز على آلية وصول هذه المؤسسات للنساء، فالأصل أن تذهب إلى النساء وتعقد ورش العمل والأنشطة في أماكن تواجدهن، فقد يكون في كثير من الأحيان تنقل النساء إلى المدينة أو أماكن أخرى عائقاً في الوصول، فقد بات الآن في التجمعات السكانية والأرياف أماكن للاجتماعات التي تقام فيها الفعالية.

- يقوم الإعلام حتى الآن بدور الرصد، حيث يتحدث عن المشكلة ويعطي أرقاماً، وبقي دوره التمكيني محدوداً جداً في بعض البرامج. وهذا ينسحب على وسائل الإعلام المختلفة، ما يعني الحاجة إلى الخروج ببرامج ومواضيع تخاطب المرأة والفتاة بكافة مستويات تعليمها ومواقعها المختلفة.

- إن حصر المرأة نفسها في عدد من التخصصات الأدبية والإنسانية يجعل من الفتيات الجامعيات عاطلات عن العمل، وهذا يبدأ في المدرسة، حيث من الضروري حث الطالبات على التوجه للفرع العلمي والتخصصات المهنية بدلاً من توجههن للفرع الأدبي.

- وأخيراً، فقد أثبتت نتائج الانتخابات المحلية دور القطاع التربوي في إفراز القيادات النسوية في مجتمعاتهن، ما يعزز دور التعليم في رفع شان المرأة في المجتمع.

التوصيات والنقاش

تركزت النقاشات على القضايا التالية:

- تعزيز الخدمات والمساعدات المقدمة للنساء من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.
- ربط مشاريع التشغيل المؤقتة بمفهوم الاستدامة من خلال تبني مشاريع مدرة للدخل.
- تعزيز مبدأ مراقبة العمل والمساءلة للجهات التي تقوم بتنفيذ مشروع التشغيل والمشاريع الإغاثة.
- تعزيز العلاقة التكاملية بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية، بما يتفق مع الأولويات الوطنية.
- مواصلة تعزيز المناهج المدرسية، وبخاصة أنها ما زالت في مرحلة الإضافة والتعديل، وبما يتفق مع الثقافة الفلسطينية والتحديات المعاصرة.

مرفقات

- كلمة ثريا عبيد، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
- قائمة الحضور

بيان لمناسبة اليوم العالمي للسكان 2005 (11 تموز/يوليو 2005)

ثريا أحمد عبيد، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

قبل ستين عاماً، أعلن مؤسسو الأمم المتحدة عن عزمهم على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، وإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وبين الدول، كبيرها وصغيرها. كما تعهدوا بتهيئة الظروف التي يمكن فيها الحفاظ على العدل وسيادة القانون وتحقيق التقدم الاجتماعي، وتوفير مستويات معيشة أفضل في جو أوسع من الحرية.

وبعد مضي ستة عقود، بات واضحاً أكثر من أي وقت مضى أن حقوق الإنسان يجب أن تكون محور الجهود الرامية إلى الحد من الفقر والتمييز والصراعات. ودعونا اليوم، لمناسبة اليوم العالمي للسكان، أن نلتزم مرة أخرى بهذه الرؤية الأفضل للعالم. دعونا نلتزم بالمساواة والعدل وحقوق الإنسان للجميع.

إن ثمار المساواة بين الجنسين كثيرة، وهي تشمل نوعية حياة أفضل للمرأة والفتاة، ضمن عائلات ومجتمعات وبلدان أقوى.

من الناحية الأخرى، فإن تكاليف عدم التصدي لانعدام المساواة فادحة، ويمكن قياسها بالأجساد العليلة والأحلام المحطمة والنفوس المسحوقة. تتضمن تكاليف عدم اعتبار صحة المرأة من الأولويات الوطنية ارتفاع معدلات الوفيات النفاسية والإعاقة. واليوم، يمثل سوء الصحة الجنسية والإنجابية سبباً رئيساً للوفاة والاعتلال بالنسبة لنساء العالم النامي. وما من مجال آخر يعكس بالقدر نفسه أوجه عدم الإنصاف الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، بين البلدان وداخلها على حد سواء. والفقر وانعدام المساواة يساعدان أيضاً على تصاعد العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية، بسبب افتقار المرأة إلى القدرة على التفاوض بشأن سلامتها الشخصية. ومن التكاليف أيضاً استمرار الممارسات الضارة التي تعرِّض حياة المرأة والفتاة للخطر. وبالنسبة لعشرات الملايين من الفتيات، يعني الزواج في مرحلة الطفولة والإنجاب المبكر عدم إكمال التعليم، وقلة الفرص المتاحة، والتعرض لمخاطر صحية شديدة. ولكن ربما كانت أفدح تكلفة للتمييز بين الجنسين هي العنف الواسع الانتشار ضد المرأة والفتاة، الذي يعرِّض للخطر الأمن الشخصي لملايين النساء والأطفال على نطاق واسع من العالم، وكذلك حريتهن وكرامتهن وسلامتهن.

يمكن للعالم أن يحقق ما هو أفضل من ذلك. والحلول معروفة جيداً وفعالة. وهي تتضمن حصول جميع البنات والبنين على التعليم، وإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة على قدم المساواة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وإشراك الفتيان والرجال في النضال من أجل تحقيق الإنصاف، وشن حملات للتوعية الجماهيرية، وتطبيق قوانين وسياسات تعزز وتحمي حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً، بما فيها الحق في الصحة الجنسية والإنجابية. وتندرج هذه التدابير جميعها تحت راية "المساواة".

إن المساواة غاية في حد ذاتها، وحجر زاوية للتنمية. والمساواة هدف يقتضي وجود التزام وقيادة سياسيين مستمرين. وإني أحث الآن، لمناسبة اليوم العالمي للسكان، القادة على جميع المستويات أن يتحدثوا عن المكاسب العظيمة التي تحققها المساواة في الحقوق للأسرة البشرية قاطبة، وأن يتخذوا تدابير ملموسة وعاجلة لكي يجعلوا تلك الحقوق حقيقة واقعة.

قائمة الحضور

الإسم	إسم المؤسسة	هاتف العمل	الفاكس	البريد الإلكتروني
أسمهان يوسف الوحيدي	محكمة حلحول الشرعية	2292333	2292333	
أريج عبد الرحمن عمرو	وزارة الشؤون الاجتماعية	2961721	2961721	areejamro@yahoo.com
تهاني عبد الفتاح زيدان	راديو نابلس	2336555	2385964	
حنان أبو غوش	مركز المرأة القانوني والاجتماعي	2967914/5	2967914/5	Lama372002@yahoo.com
ليلى العالول	مركز المنهل الثقافي	2381717		
	التوجيه السياسي والوطني	2339441	2339442	0599658723
محمد خلف لافي	ديوان قاضي القضاة	2791203	2791205	Lafi-lawyer@yahoo.com
فادي العاروري	الأيام			
هالة التميمي	وزارة الصحة	0599706523	2409829	
د. نعمة أسعد	جمعية اللد الخيريه	2740802	2740804	Assad45@yahoo.com
د. سامح حوراني	لجان العمل الصحي	2779996	2779993	
سعاد القدومي	وزارة التربية والتعليم	2983277	2983212	Suad2004kad@yahoo.com
	OHCHR	2827021	2827321	
نديم جبارة	صحة وتنمية المرأة	022408054	022408054	
سمر الديسي	مركز القدس للنساء	2347068	2347069	jcw@palnet.com
ياسر درويش	جامعة بيرزيت	2982059		
إبراهيم ابراغيث	لجان العمل الصحي	2779707	2779707	Ibrahim-ibraigheth@wvi.org
خوله أبو دياب	UNRWA	5890510	5890513	abu-diab@unrwa.org.k
دينا ناصر	جذور للإتحاد الصحي الاجتماعي	2344677/8	23446676	dnasser@juzoor.org
عنايه زيدان	pcbs	2406340	2406340	diwan@pds.gov.ps
معين شديد	الإذاعة والتلفزيون	092672252	092673252	Elar2005@yahoo.com
ريما زيد الكيلاني	وزارة التربية والتعليم العالي	2983290	092983290	goralkeilani@moeh.gov.ps
عفاف زبده	طاقم شؤون المرأة	092670258	092670258	Afaf_z2004@hotmail.com
فادي محمد مصطفى	ديوان قاضي القضاة	2742452	599385998	
مريم اسماعيل	cps	2740791		Mma1961@hotmail.com

الإسم	إسم المؤسسة	هاتف العمل	الفاكس	البريد الإلكتروني
نادية حنا حرب	الإغاثة الزراعية	2770812	2770588	Nadia#@pal.org
رانية الأسمر	جمعية تنمية المرأة الريفية/ الإغاثة الزراعية	2952650	2952650	Rania-alasmar@yahoo.com
اعتدال خليل معمر	تنمية وإعلام المرأة	2760496	2760496	itidalmuammar@yahoo.com
مصطفى سليم		2346369		
منال كمال زيدان	مدرسة بنات تل. ث	2346160		
وصال دراغمه	لجنة المرأة للعمل الاجتماعي	092573001	092573001	
رشا عمارنة	وزارة العمل	2982800	2409580	rashaamarnah@yahoo.com
محمد	مؤسسة فلسطين المستقبل	2980451	2965081	
إيفاجيليا علاونه	مركز " أبقراط"	599408720	2965081	Hippocratesm@palnet.com
قصي دوابشة	مؤسسة فلسطين	544375416	2965080	qussay@hotmail.com
أهيلة شومر	جمعية سوا	5324122	5324125	ohaila@sawa.ps
رزان موسى	وزارة شؤون المرأة	2403315		
زياد نزال	وزارة شؤون المرأة	2403315	2403315	
وفاء الأعرج	وزارة شؤون المرأة	2403315	2403315	Wafa_pp@mowa.org
رنا مصلح محمود راشد	بلدية بيت ليد			
محمود خالد يوسف خلوف	نادي برقين الرياضي	599794609		
صبري محمود أبو فرحة	جمعية جنين الخيرية	599314141	042430867	info@jenincs.org
د. شاهر اشتية	وزارة الصحة/التثقيف الصحي	2384775/6		
ناجي عبد اللطيف عمرو	محكمة الرام الشرعية	2344838	2344838	
إسراء المظفر	مفتاح			
رنا عطا	جمعية إنعاش الأسرة	2401123	2401544	usra@palnet.com
إلهام عزام الخراز	محكمة نابلس الشرعية	2380140	2380140	
علا مروان علي القدومي	ديوان قاضي القضاة/ محكمة نابلس الشرعية	2380140	2380140	
أيلين كتاب	معهد دراسات المرأة	2982013	2982958	ekuttab@birzeit.edu

الإسم	إسم المؤسسة	هاتف العمل	الفاكس	البريد الإلكتروني
د. زاهرة حبش	وزارة الصحة	2900499	2903473	drzahera@hotmail.com
كميليا مصطفى سكر	بلدية سبسطية	092532340	092532340	
وجدي حسني الترك	محكمة سلفيت الشرعية	092515629		
د. خالد المصري	وزارة الصحة	092384771		masrikhaled@yahoo.com
د. محمد غضيه	وزارة التخطيط	2401864	2407733	mghadia@yahoo.com
ثائر أسعد عبد الله عميرة	محكمة نعلين	2482727	2482619	Thaer-a2000@yahoo.com
Pauline O'Dea	UNICEF	0577631377		
سمر أنطون اسكندر ياسر	جامعة بيرزيت	2988654	2951118	syasser@birzeit.edu
Yde Van der Meuler	Birzeit University	2988654		ymeuler@birzeit.edu
مها حلمي حنون	المركز الثقافي لتنمية الطفل	2680787		Maha-Hanoun@hotmail
نهى صدقي عوض	وكالة الغوث	2405637	2405639	nuhashi@yahoo.com
محمد دريدي	الإحصاء الفلسطيني	2406340		mduraidi@pcbs.pna.org
أشرف حمدان	الإحصاء الفلسطيني	2406340	2406343	ashrafh@pcbs.gov.ps
إنعام بركات	كفر اللبد	2673642	2670914	
نهاية الجيوسي	مركز حفظ التراث الثقافي	2766244	2766241	Info@bethlehem2000.org
د. وليد الخطيب	وزارة الصحة	2409827/9	2409827	Wkhateb2000@yahoo.com
يوسف ارشيد	ملتقى شباب صير الثقافي	0599670992	2504440	
صبحي غانم	جمعية أصدقاء المريض / التأهيل	042431739	2502121	
بسام محمد علي عوض	محكمة طولكرم الشرعية	092672076	092672076	Mbc-bal@yahoo.com
فايق نعيم محمد عابد	محكمة طوباس الشرعية	092574567	092574567	
بيسان أبو رقطي	مفتاح			
صلاح الحاج صالح	محكمة جنين الشرعية	2501047	2501047	
روز رشاد أبو عبيد	محكمة جنين الشرعية	2501047	2501047	
وفاء أبو لبدة	وزارة الصحة	2900399	2903474	

الإسم	إسم المؤسسة	هاتف العمل	الفاكس	البريد الإلكتروني
رانية زعمط	مركز سوا	025324122		
مها التميمي	وزارة الثقافة	2986205	2986204	Maha_tamimi@yahoo.com
حياة محمد حسن ريان	محكمة نابلس الشرعية	092380140	092380140	
حنان عاروري	UNDP	2988045	2988049	Hanan.aruri@undp.org
د. عزمي الشعيبي	عضو مجلس تشريعي			
د. فيصل عورتاني	مركز ألفا			
عبلة حسين	جمعية المرأة العاملة / طولكرم	092681210	092682844	
كفاح علي عبد الله ربيع	النادي النسوي / بيت عنان	545976140	2474111	
أحمد بيكاوي	مكتب رؤية للصحافة والإعلام	599886321		beekawee@yahoo.com
مازن يوسف عواد	مراسل فلسطين برس	599841003		Mazenawad1978@yahoo.com
كفى يامين	وزارة الصحة	092384771	092384777	kafayameen@yahoo.com
فاطمة فرعون	جمعية شروق النسوية	2791551	2791551	Farounfatima-2005@hotmail.com
	تلفزيون فرح / جنين	2505021		
ناديه غالب عاهد زكارنة	مركز دير غزاله	422411315		
فاطمة بطمة	وزارة شؤون المرأة	2403315	2402175	Bfam-amc@mowa.org
محمد أبو حارثية	مكتب المفوض OHCH	2965534	2989470	dchr@undp.org
د. غالب محمد أبو بكر	وزارة الصحة	6/092384771	092384777	yaabadYahoo.com-g
سوسن سلامة	مجلس محلي عناتا	522337073		Sawsan_1977@yahoo.com
عبد المحسن عايدة	جمعية اللد الخيرية / نابلس	092328081	092328630	
جملة حسن عطا الله	جمعية صمود	2791695		
عدله محمد علي سليم	جمعية جيوس النسائية الخيرية	2900107		
	عضو بلدية جيوس	599209149		
شفيقة حسين	عضو مجلس قروي الجيب	052235157 522731417	2447493	

الإسم	إسم المؤسسة	هاتف العمل	الفاكس	البريد الإلكتروني
سلافه أحمد صوالحة	ديوان قاضي القضاة	092341470 599799593	092341983	
هيام ناجي محمد	مجلس محلي قطنة	2475337	2475353	
وليد صبحي الزغل	جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا / وزارة الاقتصاد	092672718	092672718	
وفاء أبو عياش رمحي	مركز الصحة المجتمعية المستدامة / دائم	2751171	2751171	C4sdch@yahoo.com
د. حسام صيام	وكالة الغوث الدولية	2/5840501		h.siam@unrwa.org
حسنيه داود	وزارة الحكم المحلي	092384414	092384415	
د. عبيده قمحية	وزارة الصحة	2409829/7	2409829	obaidaq@yahoo.com
نبيلة محمد الحروب	ديوان قاضي القضاة	2742452	2742452	mousanabeleh@yahoo.com
لمى عودة	جمعية المرأة العاملة	212961064		Lama.odeh@gmail.com
ابتسام زيدان	اتحاد لجان كفاح المرأة الفلسطيني	0599711972	2987738	ibtizaz@yahoo.com
خيريه سليمان محمد عودة	بلدية حواره	2590470	2590460	
منتهى موسى عودة	بلدية حواره	2590470	2590460	
أمل خضر محمد أبو دية	مجلس قروي الجيب	2447493	2447493	
أيمن عبد الله عبد أبو الخير	محكمة رام الله الشرعية	2956055	2956055	
سائد أبو فرحة	الأيام	2987341	2987342	
نجاة العريضي	وزارة الشؤون الاجتماعية	2989205		
نوال عبد الرحيم	وزارة الشباب و الرياضة	2987791		
محمود عطايا	وزارة التخطيط	2402187	2402180	matay@mop.gov.ps
أمل أبو عوض	كلية ابن سينا للتمريض و القبالة	2900399	2900399	Ibnsina99@yahoo.com
أنغام مسعود	محكمة نابلس الشرعية	092341470		
ربا حسن الهليس	معهد (ماس)	2987053 / 4	2987055	rhalees@mas.org.ps
هبة درويش	جامعة بيرزيت	2982059		Hdarwish@birzeit.edu
ماهر سلامة	وزارة الإعلام	2954042	2954043	

الإسم	إسم المؤسسة	هاتف العمل	الفاكس	البريد الإلكتروني
انتصار أبو ماضي	وزارة الصحة / كلية ابن سينا	2901858	2900399	Ibnsina99@yahoo.com
ملكي سليمان	الحياة الجديدة	2488568	2488568	
دينا مصري	Palestinian Hydrlogy Group	2966315/6/7	2966319	dina@phg.org
سامر سمارة	UNRWA	5890543	5890539	s.samamreh@unrwa.org
جهاد حرب	المركز الفلسطيني للبحوث السياسية PSRI	2964933 542168284	2964934	jehadod@yahoo.com
د. مي كيلة	UNRWA		5322714	maykaileh@yahoo.com